جمهورية مصر العربية

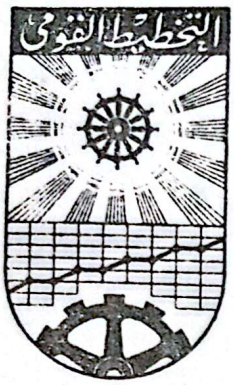

معهد التخطيط القومى

مذكرة داخلية رقم (٧٢٩)

محاضرات فى التنمية الاقتصادية

اعداد

دكتور صقر أحمد صقر

أبريل ١٩٨٠

اعادة طبع فبراير ١٩٨١

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

* التنمية الاقتصادية

(١) مفهوم التنمية الاقتصادية : يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التى يمكن من خلالها تحقيق زيادة مستمرة فى دخل الفرد الحقيقى فى بلد معين على مدى فترة زمنية طويلة .

(٢) بعض الملاحظات على المفهوم : هناك خمسة نقاط يجب ملاحظتها : -

(أ) أن التنمية الاقتصادية هى جزء من التنمية القومية . وتتضمن الأخيرة أبعادا أخرى مثل التنمية الاجتماعية والسياسية والبيئية .

(ب) ان التفرقة بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية مهم . فالنمو الاقتصادى يقتصر على زيادة الدخل فقط . اما التنمية فهى تعنى النمو بالاضافة الى التغير الاجتماعى . وكثيرا ما يترتب على زيادة دخل الفرد تغيرات فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى (أى أن النمو يؤدى الى تنمية) . وفى تفرقة بين النمو والتنمية د هيكس يبين ان دراسة النمو هى دراسة بسيطة لانها تهتم بعدد محدود من المتغيرات والنمو نظرية حركية تخص البلاد المتقدمة وتهتم بالتوظف الكامل . أما التنمية فهى فرع من فروع الاقتصاد التطبيقى يخص البلاد النامية ويهتم بتعظيم الدخل .

(جـ) التنمية الاقتصادية لاتعنى ببساطة التصنيع وانتاج المواد الأولية ليس عادة سببا للفقر ولكن الفقر هو نتيجة لانخفاض الانتاجية فى الزراعة . والتقدم فى التصنيع يعتمد على تنمية الزراعة كما أن مجرد الحصول على آلات صناعية لا يؤدى بمفرده الى التنمية الاقتصادية .

(د) زيادة دخل الفرد عادة ما تستخدم كهدف أساسى لعملية التنمية ، ولكن من الشائع أيضا تفسير التنمية الاقتصادية فى ضوء بعض الاهداف المشتقة أو الثانوية مثل القضاء على الفوارق الكبيرة فى توزيع الدخل ، أو تخفيض عدد الافراد الذين يعيشون دون مستوى معين من الدخل الحقيقى (خط الفقر) ، أو تنويع الانتاج .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(هـ) التنمية الاقتصادية ليست هدفا فى حد ذاتها ، ولكنها وسيلة للتغلب على مشاكل الفقر المزمن ، ولتوافر الآمال فى امكانية اصلاح المجتمع .

(٣) مقومات وعناصر التنمية الاقتصادية : -

(أ) التنمية الاقتصادية تتحقق من خلال زيادة معدل التكوين الرأسمالى والتقدم الفنى .

ويتضمن الاخير عمليتى الاختراع والابتكار أو الابتداع . ويلاحظ أن هناك تداخل بين التكوين الرأسمالى والابتكار .

(ب) تحقيق التنمية الاقتصادية يتوقف على المواجهة الصريحة لمعقبات التنمية الاقتصادية مثل البطالة الهيكلية ، والتبعية الاقتصادية ، وتخلف النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية القائمة ، وتصحيح البنيان الراهن للعلاقات الدولية .

(جـ) عناصر التنمية الاقتصادية تتمثل فى التغيير البنيانى ، والدفعة القوية والاستراتيجية الملائمة ويمكن تلخيص مفهوم كل عنصر فيما يلى : -

التغيير البنيانى : هو ذلك التغير الذى يلحق بالنظام الاقتصادى فى مرحلة النمو الاقتصادى السريع ، ويؤدى الى التأثير فى نسبة الناتج القومى الى رأس المال القومى ونسبة الناتج الصناعى الى الناتج القومى . ونسبة العاملين الى السكان ، وهذا يعنى ان التنمية الاقتصادية لاتتمثل فى التغير الكمى المتمثل فى ارتفاع دخل الفرد ولكنها تنطوى أيضا على تغيير كيفى فى البنيان الاقتصادى .

---

* أود أن أتوجه بالشكر للآنسة منى الشناوى المعيدة بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية لتفضلها بالمعاونة فى اعداد هذه المذكرات للطبع ومراجعتها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدفعة القوية : وهي ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية حتى يمكن للنظـــام الاقتصادى ان يتغلب على عوامل المقاومة الداخلية ، وان يتمكن من الانطـــلاق الى مرحلة النمو الذاتى .

الاستراتيجية الملائمة : وهي النمط او الاسلوب الذى تتبعه السلطات فى تحريـك عجلات التنمية . أى أنها الخطوط العريضة للسياسة الانمائية والتى يجـــب ان تتضمنها خطط التنمية . وتتوقف الاستراتيجية المختارة على عدد من الاعتبارات مثل الظروف السائدة فى بداية التنمية ، وماهية الأهداف المنشودة ، ودور الدولة فى الحياة الاقتصادية .

(٤) الاتجاهات المعاصرة فى التنمية الدولية : يلاحظ أن هناك فجوة دخل بين البلاد الأكثر والاقل نموا ، أى أن هناك توزيع غير متساوى للدخل بين الدول وهذه الفجـــوة تتجه الى الاتساع . بل أن هناك توزيع غير متكافىء لمؤشرات أخرى للتنميـــة مثل التكنولوجيا واستهلاك الطاقة والتعليم والصحة . أضف الى ذلك التوزيـــع غير المتكافىء للدخل فى البلاد الأقل نموا ذاتها . وهناك تفاوت وتعارض بـــين تحقيق الاهداف الخاصة بالتوزيع والاهداف الخاصة بالنمو .

وخلال العقدين الأول والثانى بذلت جهود لكى تلحق "catching up" البـلاد الاقل بالبلاد الأكثر نموا وترتب عليها تخصيص الاستثمارات المتزايدة الى رأس المال الاجتماعـــى والبنية التحتية والصناعة . وبالرغم من معدلات النمو السريعة التى شاهدتها البلاد الأقل نمـــوا منذ سنة ١٩٦٠ وحتى سنة ١٩٧٨ حيث بلغ معدل النمو لها ٥ر٣٪ سنويا فى المجموع فان الجهود الخاصة بتحظى الفجوة لم تكن موفقة تماما نظرا لعمق هذه الفجوة .

بالاضافة الى أن النموغير المتوازن للقطاع الصناعى لن يؤدى الى تحقيق مكاسب كبيرة فى التوظـــف والدخل فى هذه البلاد .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويلاحظ أن اهتمام العديد من المؤسسات الدولية الآن يتركز على مشكلات القضاء على الفقر المطلق وخلق فرص العمالة المنتجة وتشجيع الاتجاه نحو توزيع أكثر عدالة للدخل وإشباع الحاجات الاساسية وهذا يؤكد تعريف التنمية بأنها تحقيق النمو المتزايد مع تغيير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية بالشكل الذي يواجه الفقر بشكل حاسم ويرفع مستويات الدخول والمعيشة للفقراء .

ويجب على العقد الثالث للتنمية أن يواجه الآتي : —

(أ) مشكلات السكان وتزايدهم .

(ب) مشكلة ارتفاع نسبة الاعالة في البلاد الاقل نموا . فنسبة عدد السكان الاقل من ١٥ سنة حوالى ٤٣٪ في العالم النامي بالمقارنة بـ ٢٣٪ في الولايات المتحدة و ٢٦٪ في أوربا . وهذا العدد لابد من توظيفه وايجاد المسكن والمدرسة والعلاج الملائم .

(جـ) مشكلة تزايد حدة التكوين الحضري في المدن .

(د) مشكلة النظام الاقتصادي الدولي وما يترتب على القواعد التي تحكم التجارة والتمويل والهجرة من تحيزات على غير صالح البلاد الاقل نموا . النظام الحالي يتجاهل الاحتياجات الاقتصادية لهذه البلاد ويتجنى عليهم في تحديد أسعار صادراتهم من المواد الأولية والسلع .

وهذه المشاكل تحتاج الى أيجاد ردود فعل تصحيحية . وقد دعت الامم المتحدة في عام ١٩٧٤ لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد . واتجه العالم منذ ١٩٧٤ الى نظام أقتصادي دولي انتقالي ، حيث تحقق تغير سريع في المراكز الاقتصادية النسبية للعديد من الدول وتأكدت العديد من الدول المتقدمة من الحاجة الى تغييرات اساسية في النظام الاقتصادي لتفادي مشكلات التضخم الركودي والتي يمكن أن تتحقق من خلال القنوات الجديدة للتعاون الاقتصادي مع البلاد النامية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٥) الحاجة الى الدراسات فى النظرية الاقتصادية والتاريخ :

أولا : ان النظريات التى يتم اشتقاقها فى البلاد المتقدمة لايمكن تعميمها على البلاد الاقل نموا • فالبلاد المتقدمة تتصف بحالة خاصة تختلف عن الحالة العامة للبلاد الاقل نموا • فالبلاد الاقل نموا لاتعتمد على التصنيع وعادة ما تتكون تجارتها الخارجية من المواد الأولية التى يتم تصديرها مقابل السلع الصناعية أما الحالة الخاصة فى البلاد المتقدمة فتتضمن وجود هيكل اقتصادى واجتماعى مرن وتلقائى حيث يستجيب الأفراد للحوافز المادية وحيث لاتوجد قيود خارجية مستحصية •

ويترتب على تطبيق نظريات البلاد المتقدمة فى البلاد النامية الآتى : —

(أ) التحليل يركز على العناصر الخاطئة • وهذه تتمثل فى تجاهل عنصر الزمن ، وعدم الالتفات الكافى للهيكل الاجتماعى والنظم الاقطاعية ووجود الشركات الاجنبية والتفاوت بين الاقاليم والحواجز بين الاجناس •• الخ • كما أن التحسن فى التغذية والصحة والاسكان يتم معالجتها على أنها زيادة فى الاستهلاك دون الالتفات الى تأثيرها على الانتاج •

(ب) النماذج التى يتم استخدامها لاتنطبق بشكل كافى مع الكيفية التى يعمل بها النظام الاقتصادى • وترجع صعوبة تطبيق النماذج فى البلاد الاقل نموا الى افتراض بقاء الاشياء الأخرى على ماهى عليه أو عمل التغييرات الأخرى اللازمة Mutetis Muterdis والتحليل بالتركيز على عنصر واحد والتجميع بالرغم من عدم تجانس الوحدات والفصل غير المشروع بين أدوات السياسة الاقتصادية •

(جـ) النماذج يصعب عليها شرح الكيفية التى يعمل بها الاقتصاد فى البلاد الاقل نموا • وسبب رئيسى للاختلاف هو أن هذا النوع من الاقتصاديات يعتمد الى حد كبير — سواء فى الاجلين القصير أو الطويل على قطاع

الصادرات . كما أن رد الفعل في الصادرات يعتمد على الكيفية التي يتم بها تنظيم القطاع وعلى نوع المنتج وعلى مدى وجود سوق محلي له . وهذا يعني ان هذه الاقتصاديات لا يمكن فهمها الا في أطار الاقتصاد الدولي . ويمكن للتنمية ان تتم بالاحلال محل الواردات ولكن هذه تعتمد على الموارد الطبيعية الموجودة وعلى حجم السوق المحلي

ثانيا : النظرية الاقتصادية وسياسة التنمية : يلاحظ أن النظرية التي يتضمنها تخطيط التنمية هي نفسها النظرية التقليدية الخاصة بتخصيص الموارد . كما أن الاختيارات الخاصة بامكانية التحقيق والتناسق والأمثلية هي في ذاتها أدوات الوصول الى التخصيص الأمثل للموارد . والخلاف يظهر حول الوسائل العملية لتحقيق هذا الهدف : السوق أم التخطيط المركزي ؟

ومع ذلك فهناك حاجة لتعديل النظرية التقليدية حتى تأخذ في الاعتبار الأختلافات التي تنتج من العوامل الآتية :-

(أ) اختلاف الهيكل المؤسسي أو اختلاف العلاقات السلوكية في البلاد الأقل نموا عنها في البلاد الاكثر نموا .

(ب) عدم التجانس بين البلاد الاقل نموا كمجموعة .

(جـ) الاختلاف بين التحليل النيوكلاسيكي الذي يفترض السكون والتحليل التنموي القائم على التحليل الديناميكي طويل الأجل . فالتحليل الاول يدرس التقدم المتحقق في الأقتصاد من خلال تضييق نطاق الاسئلة المطروحة ، في حين أن التنمية الاقتصادية بطبيعتها تهتم بالاسئلة الكبيرة ، وبالتالي لابد من دراستها بشكل اجتماعي وعدم اختصارها الى مجرد أدوات يتم استخدامها في التحليل .

ثالثا : الاختلافات بين البلاد المتقدمة في فترة ما قبل الثورة الصناعية والبلاد المتخلفة اليوم (من حيث مستوى دخل الفرد ، والتجانس الحضاري واللغوي ، والسكان ، ودرجة تطور النظام الاجتماعي والسياسي ، وظروف الاستعمار) كما يمكن دراسة الظروف المشجعة للدول المتخلفة الان مثل الوفورات الناتجة من الكشوف العلمية ، والمعونات .

مقومات (عناصر) التنمية الاقتصادية

(١) التغيير البنيانى :

ويتمثل فى مجموعة التغيرات الرئيسية التى تلحق بالنظام الاقتصادى فى غمار التقدم السريع . وهذه التغيرات البنيانية تتمثل فى ازدياد الاهمية النسبية للناتج الصناعى فى الناتج القومى ، وفى التغيرات التى تحدث فى نسبة العاملين بالصناعة الى اجمالى القوة العاملة ، والتغيرات التى تحدث فى المستوى الفنى للانتاج وفى معامل رأس المال للعمل ورأس المال للدخل ، وفى نصيب الخدمات من الناتج القومى والاهمية النسبية للتحضر .

وفيما يلى انواع للتغيير البنيانى :ـ

النوع الاول : (أ) :

تغيير يتمثل فى تطوير الاقتصاد القومى من التركيز على انتاج المواد الاولية الى التركيز على الصناعات الحديثة . وهذا يؤدى الى استحداث فرص مناسبة للتوظف فى البلاد المكتظة بالسكان . والمعبر هنا بالاهمية النسبية للعاملين فى مجال الانتاج الاولى (استراليا ١٤٪ ، نيوزيلاندا ١٦٪) وليس بأهمية المواد الاولية فى الصادرات ولا يعنى ما سبق تقليل الاهتمام بتنمية القطاعات المنتجة للمواد الاولية وبصوره خاصة الزراعة .

ويمكن التفرقة بين خطين للتصنيع ، الاول هو التصنيع الناتج من تغير هيكل الطلب حيث ينتقل من صناعات استهلاكية الى صناعات وسيطة فصناعات رأسمالية وهذا النمط تنقصه السرعة المنشودة ، كما يترتب عليه تبديد للموارد من خلال التجربة والخطأ . أما النمط الثانى فيحدث من خلال التخطيط حيث تحتل الصناعات الاساسية المنزلة الاولى .

ويمكن تفسير الاتجاه التلقائى للتصنيع فى غمار النمو الاقتصادى بقانون انجل (تناقص المرونة الدخلية للطلب على الغذاء) $\frac{df}{dY} \cdot \frac{Y}{F}$ نجد انه

عند اى مستوى للدخل ، فان متوسط المرونة الدخلية للطلب على كل مجموعات السلع بما فيها الادخار يعادل الواحد الصحيح . ومن المتوقع ان تظل هذه المرونه مرتفعة نسبيا لوقت طويل مع ارتفاع الدخل فوق مستوى الكفاف ، ولكن الحاجة الى زيادة الاستثمار تؤدى الى العمل على تخفيض الاستهلاك ، وهذا يضعف اثر زيادة الدخل على الانتاج الصناعى ، بالاضافة الى ما يترتب على التنمية من اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة . كل ذلك سوف يؤدى الى بطء المعدل الذى ينمو به الانتاج الصناعى ، كما أن تلبية الزيادة فى الطلب على المنتجات الصناعية من الخارج سيؤدى الى تعزيز النمو الصناعى فى الخارج .

وتشير انماط النمو الصناعى الى ان مرونة الطلب الخاصة بالنمو للمنتجات الصناعية تساوى ١ر٤ اى ان المعدل النسبى للزيادة فى الاستهلاك مضافا اليه الصادرات من السلع المصنعة هو ١ر٤ مره من المعدل النسبى للزيادة فى دخل الفرد . هذه العلاقة لا يمكن اسقاطها الى ما لا نهاية ، ولكنها أعطت نتائج جيدة فى حدود مستويات الدخول التى تعرض لها والخاصة بـ ٥١ دولة تراوح دخل الفرد فيها بين ١٢٩١ دولار (كندا) وبين ٥٠ دولار (بورما) . ليس هذا فقط بل ان معدل الزيادة فى الانتاج الصناعى كان اسرع من معدل الزيادة فى الاستهلاك والصادرات من السلع المصنعة نتيجة لاحلال السلع المنتجة محليا محل الواردات .

النوع الثانى (ب) :

زيادة نسبة العاملين بالصناعة الى اجمالى القوة العاملة ، وهذه نتيجة طبيعية لزيادة الاهمية النسبية لقطاع الصناعة (ما لم ترجع هذه الزيادة الى زيادة الكفاءة الانتاجية للعاملين فى قطاع الصناعة) وتتحقق هذه النتيجة من خلال خفض نسبة العاملين بالزراعة الى اجمالى القوة العاملة . وتعد هذه النتيجة اساس بعض النماذج الاقتصادية التى تعتمد على فائض العمالة المتاح

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فى البلاد النامية • ففى البلاد كثيفة السكان قد تسود البطالة نتيجة لصغر حجم الحيازة الزراعية ، او نتيجة لهجرة الحيازات او تفتتها • فى هذه الحالة فائض العمالة يتم استيعابه من خلال التفتت فى الحيازة ، ولا يمكن سحبه كلية من القطاع الزراعى دون التأثير على الانتاجية الا فى حالة تجميع الحيازات • وفى مجالات معينة تجد أن الانتاجية الحدية للعمل $MP_L = 0$ تساوى الصفر بدون اعادة التنظيم وقد تكون سالبة ، فى هذه الحالة يمكن سحب هذه القوة الفائضة من العمالة للعمل فى الصناعة • وهذا هو التعريف الدقيق للبطالة المقنعة •

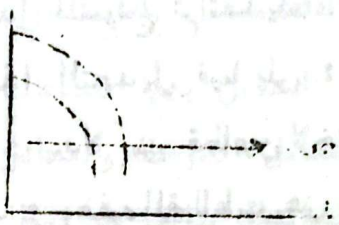

وفى هذه الحاله يمكن للقطاع الرأسمالى ان يتوسع ويستوعب فائض العمالة فى القطاع التقليدى من خلال استخدام (اى اعاده استثمار) الفائض للرأسمالى وبهذا الشكل فانه مع توسع القطاع الرأسمالى فان نصيب الارباح فى الناتج القومى سيتجه للتزايد وبالتالى فان المدخرات والتكوين الرأسمالى سيتجهان للتزايد ايضا • ويمكن ان تستمر هذه العملية حتى يتم استيعاب فائض العمالة فى القطاع التقليدى ، ولكن بعدها لا يمكن الاحتفاظ بالاجر الحقيقى على ما هو عليه ، ولكنه سيتجه للتزايد مع تزايد التكوين الرأسمالى • ويمكن ان لا تستمر عملية التوسع هذه حتى يتم استيعاب فائض القوة العاملة نتيجة لاتجاه الاجر الحقيقى فى القطاع التقليدى نحو الزيادة اما نتيجة للزيادة فى الانتاجية فى ذلك القطاع او نتيجة لاتجاه معدلات التبادل T/T للتغير فى غير صالح القطاع الرأسمالى • ويوضح هذا ضرورة توفير فائض فى القطاع الزراعى يتاح للاستهلاك فى القطاع الرأسمالى الذى يتجه للتوسع • وهذا احد اسباب ضرورة الاهتمام بالزراعة مع التنمية الصناعية •

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويمكن توجيه بعض الانتقادات لنموذج لويس وتتمثل فى الآتى :—

١) افتراض عرض غير محدود من العمل هو افتراض غير واقعى .

٢) افتراض البطالة المقنعة (وان كان هذا لا يعد شرطا ضروريا فى نموذجه) قد لا يتحقق .

٣) العمالة الماهرة قد لا تكون متوفره بشكل كافى .

٤) النموذج يفترض وجود طبقة راسمالية .

٥) يتجاهل مشكلة الطلب .

ومع هذا فان النموذج له فائدة تحليلية عظيمة لتأكيده لدور التكوين الرأسمالى فى عملية التنمية . كما أن هذا النموذج تم تعديله Elaborate بواسطة L.Reynolds ويمكن تلخيص هذا التعديل فيما يلى :

١) افتراض اربع قطاعات بدلا من قطاعين لاختلاف دوال الانتاج وسلوك الانتاجية والتوظف . وهذه القطاعات هى : الزراعة ، الانشطة التقليدية فى المدن ، الصناعة الحديثة ، والحكومة .

٢) الاعتراف باحتمال عدم تحقق البطالة المقنعة $MP_L = 0$ ، ولكن مع ذلك هناك فائض فى العمالة Labor Slack يتم تعريفه فى صورة ساعات / رجل .

٣) الاجر الحقيقى يتجه للتزايد فى قطاعى الصناعة والحكومة خلال الزمن أى انه لا يبقى ثابتا كما يفترض النموذج ، ونتيجة لذلك فان الضغط الخاص بزيادة الاجور يترتب عليه عدم نمو التوظف بشكل مرضى .

٤) كما ان النمو السكانى المرتفع يزيد من حدة مشكلة البطالة ويثير المشكلات الخاصة بتوزيع البطالة بين القرية والمدينة .

٥) واخيرا فان نقطة التحول فى بداية النمو الاقتصادى تتحقق عندما تصل البطالة Under - N نهايتها العظمى ثم تبدأ فى الانخفاض .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النوع الثالث (جـ)

التغيرات في المستوى الفني للانتاج ليس فقط في القطاع الصناعي وانما في جميع القطاعات • وهنا ينبغي التركيز على ان الكفاءة الادارية — وليس فقط الاحاطة بالمعارف العلمية الحديثة — لها دور رئيسي في عملية التقدم الفني • وهناك وجه شبه بين هذا وبين تفرقة شمبيتر بين الاختراع والابتداع حيث يوضح ان الابتداع عبارة عن اكتشاف سلعة جديدة او اسواق جديدة او مصدر جديد للعرض او طريقة جديدة للانتاج •

النوع الرابع (د)

التطورات التي تطرأ على معامل رأس المال / العمل K/L فهناك اولا الاختلاف في قيمة هذا المعامل بين القطاعات والمشروعات المختلفة كما ان هناك التفرقة بين المعامل المتوسط والمعامل الحدي للاقتصاد القومي في مجموعة • والامر في الحالتين يتوقف على نمط توزيع القوة العاملة بين الصناعات والمشروعات المختلفة وعلى ماهية الفن الانتاجي المستخدم • المعامل قد يختلف ايضا عبر الزمن حيث يوجد اتجاه لاطراد الزيادة في هذا — المعامل مع اطراد مراحل التقدم التكنولوجي •

النوع الخامس (هـ)

التطورات التي تلحق بمعامل رأس المال / الدخل K/O ومن المعروف ان مقلوب المعامل يمثل انتاجية رأس المال • ويجب التفرقة بين المعامل المتوسط والمعامل الحدي ويهمنا في موضوع التنمية المعامل الحدي حيث انه يتمتع بدرجة مقبولة من الثبات ويختلف بين القطاعات والمشروعات المختلفة • البعض يعتقد ان K/O الحدي مرتفع في البلاد النامية عنه في البلاد المتقدمة نتيجة لوجود الضياع الاقتصادي هناك ولضرورة توفير المرافق ولعدم توافر اساليب فنية ملائمة وانخفاض مستوى الوفورات الخارجية • اما البعض الاخر

فيعتقد ان العامل ينخفض لوجود موارد طبيعية لم تستغل بعد ولارتفاع انتاجية القطاع الزراعى فى حالة استخدام اساليب انتاجية جديدة ، ونظرا لما يترتب على زيادة الدخل الفردى من زيادة الاهمية النسبية لقطاع الخدمات .

النوع السادس (و)

واخيرا فان التغييرات البنيانية التى تصاحب التصنيع والتنمية تتضمن :

١) زيادة الاهمية النسبية لقطاع الخدمات ليس فقط فى اجمالى الناتج القومى GNP ولكن ايضا فى نسبة العاملين .

٢) اتساع نطاق الحضر نتيجة للهجره من الريف لاغراء المدينة ولارتفاع مستويات الاجور فيها . ويؤدى هذا الى مشكلة التكدس الحضرى فى المراحل الاولى للتنمية وقد تكون الخدمات ملاذا للبطالة المقنعة .

(٢) الدفعة القوية :

وتقوم الفكرة على ضرورة وجود حد ادنى من الجهد الانمائى حتى يتسنى للاقتصاد القومى الانطلاق فى مرحلة النمو الذاتى . فى هذه الحالة حجم الدفعة القوية يتحدد بمقدار الاستثمار اللازم القيام به بانتظام لتحقيق هذا الحد الادنى من معدل النمو الاقتصادى . ولابد من ملاحظة ان القيام بحد ادنى من الاستثمار هو شرط ضرورى وان كان غير كاف للنجاح .

حاول روستو تقسيم المراحل التى تمر بها المجتمعات المختلفة خلال عملية النمو الاقتصادى الى خمسة مراحل مختلفة .

١) المرحلة التقليدية : وتتميز بسيادة اساليب الانتاج التقليدية والتخلف عن تطبيق التكنولوجيا الحديثة ، وبسيادة النشاط الزراعى وجمود الهيكل الاجتماعى

٢) مرحلة التمهيد للانطلاق : حيث تحدث بعض التغيرات الرئيسية التى تمهد للنمو الاقتصادى ، ويمكن ان تتحقق هذه التغيرات نتيجة لحوافز داخلية (مثل اوربا الغربية) او لحوافز خارجية وهى الحالة العامة ، وتتميز هذه المرحلة

بارتفاع فى معدل الاستثمار ، وباتساع دور الزراعة ، وبتحقق تغييرات ملموسة فى الصناعة وقطاع رأس المال الاجتماعى وبالتغييرات الهيكلية فى المفاهيم الاجتماعية والسلوكية ، وبنمو القوى السياسية .

٣) مرحلة الانطلاق : وهى المرحلة الحاسمة حيث يتم اجتثاث عقبات التخلف ، وهذه يمكن ان تتحقق نتيجة للاكتشافات التكنولوجية كما حدث فى الولايات المتحدة وبريطانيا ، او نتيجة للتغيرات السياسية التى مهدت الطريق للنمو الاقتصادى وهذه هى الحالة العامة . وتتميز هذه المرحلة بارتفاع معدل الاستثمار والادخار من ٥٪ الى ١٠٪ Big Push ، وبظهور وكبر طائفة المنظمين ، وبالتحول الذى يلحق بالهيكل الاقتصادى والاجتماعى والسياسى بالشكل الذى يمكن من تحقيق معدلات النمو ، وبظهور بعض القطاعات القائدة التى تحقق معدلات مرتفعة للنمو وتكون لها آثار على القطاعات الاخرى مثل الاثار او الروابط الخلفية نتيجة لاحتياجاته من المدخلات ، او الروابط الامامية نتيجة لتشجيعه اقامة الصناعات الاخرى ، أو الروابط الجانبية Lateral effect مثل ما يترتب على انشطة القطاع من تزايد فى درجة التحضر ومن تطور فى الخدمات .. الخ . يلاحظ ان القطاع القائد لابد وان يكون له وزن ملموس فى النظام الاقتصادى . بالاضافة الى الاثار السابقة يقدر روستو هذه المرحلة بأنها قصيرة نسبيا وتتراوح بين ٢٠ الى ٣٠ سنة . ويقرر ان القطاعات الرائدة تتجه الى التغير خلال الزمن نتيجة للنمو .

٤) مرحلة النضوج : وفيها تتغير ملامح الاقتصاد نتيجة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة ويرتفع معدل نمو الصناعات الجديدة ، كما تحدث تغييرات فى الاهمية النسبية للقطاعات المختلفة .

٥) مرحلة الاستهلاك الوفير وفيها لا يشكل العرض اى مشكلة ، ولهذا فان جانب الطلب يلعب الدور الاساسى فى النمو . وتحتل الصناعات المعمره والخدمات مكان القيادة فى النظام الاقتصادى .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(*) ملاحظات على نظرية المراحل :—

أ) نمط النمو ليس نمطا موحدا ،

ب) تحديد المدى الزمنى للمراحل لا يمكن قبوله ،

جـ) تحديد معدل الاستثمار عند هذه المستويات لا يمكن قبوله فهو معدل منخفض خاصة فى مرحلة الانطلاق ، ويلاحظ ان روستو عندما وضع معدل الادخار ما بين ١٠ — ١٢٫٥ % كان يفترض وجود معامل لرأس المال يساوى ٣٫٥ ، ومعامل النمو السكانى ١ — ١٫٥ % ، وبناء عليه يتجه دخل الفرد للتزايد بمقدار ٢ % سنويا ،

د) قدرة النظرية على التنبؤ على قدره محدودة بالرغم من ان الجانب التفسيرى فيها لا بأس به ،

هـ) لا توضح الشروط الضرورية والكافية للنمو ،

ولهذا فلا يمكن اعتبارها نظرية فى النمو الاقتصادى خاصة وانها لا تحدد المتغيرات المختلفة ، او طبيعة العلاقة بينها ، والنتائج التى تصل اليها من خلال عملية الانتقال ،

(*) الاعتبارات الخاصة بالحاجة الى الدفعة القوية :—

هذه الاعتبارات تستند بصوره اساسية الى ظاهرة الوفورات الخارجية وعدم القابلية للتجزئة — الوفورات فى هذه الحالة هى المنافع التى يدرها الاستثمار للاقتصاد القومى ولكنها لا تعود بايراد مباشر على المستثمر ، وهذه الظاهرة تسرى بالنسبة لمشروعات رأس المال الاجتماعى وتدريب العمال ، وعدم قابلية الطلب للتجزئة — تكامل الطلب — (نفس منطق نظرية النمو المتوازن) ويؤدى التكامل فى الطلب الى توسيع نطاق السوق وتخفيض المخاطر الخاصة بعدم القدرة على تصريف المنتجات ، وفى هذه الحالة فان الناتج الحدى الاجتماعى يكون اكبر من الناتج الحدى الخاص ، ولهذا فان هذه الوفورات لابد من معالجتها نفس معالجة الارباح التى تظهر فى القوائم المالية للشركات ، وهذا يعنى ان التخطيط

المتكامل لمجموعة من الشركات • Big Push ومعالجتها كوحدة واحدة سيؤدى الى زيادة أربحية هذه الشركات وتخفيض المخاطر التى تكتنف انشائها ويسهل من عملية التمويل • ايضا عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة • اى انه بالرغم من انخفاض الميل المتوسط للادخار فان الميل الحدى مرتفع • وهذا يعنى ان الدفعة القوية سيترتب عليها زيادة الادخار بدرجة كبيرة • يشير رودان الى انه بالرغم من ضآلة مرونة عرض الادخار بالنسبة للسعر (الفائدة) الا انه يتسم بارتفاع المرونة بالنسبة للدخل •

كما ان الانفجار السكانى قد يشكل احد الاعتبارات التى تدفع الى الحاجة الى الدفعة القوية لان مجرد محاولة منع دخل الفرد من التدهور يتطلب معدلا للادخار يصل الى ٥ر٧٪ (بافتراض معدل نمو السكان ٢٪ ومعامل رأس المال ٣) • وهذا يعنى ان زيادة معدل نمو دخل الفرد بمقدار ٣٪ سيتطلب ان يصل هذا المعدل الى ١٥٪ •

(٣) استراتيجية التنمية الاقتصادية :

الاستراتيجية هى اسلوب تحريك عجلات التنمية الاقتصادية • اى الخطوط العريضة التى تترسمها السياسة الانمائية فى الانتقال بالاقتصاد القومى من حالة الركود الى حالة النمو الذاتى • ومن الضرورى مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى الدولة • كما يتوقف اختيار الاستراتيجية بالنسبة لبلد واحد على مراحل التنمية التى تمر بها الدولة • ويمكن القول بأن هناك ثلاث استراتيجيات :

١) استراتيجية النمو المتوازن :

يعد نركسه وروز نشتاين رودان من أهم دعاه هذه الاستراتيجية • الاستراتيجية لها جانبان جانب الطلب وعو ما سترتز عليه الان • وجانب العرض المتمثل فى ضرورة توخى تحقيق التوازن بين الصناعات والقطاعات الرئيسية فى الاقتصاد القومى (SOC & DPA) وهذا ما سنتحدث عنه بالتفصيل عند الحديث عن النمو غير المتوازن •

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالنسبة لجانب الطلب فان الاستراتيجية تشير الى ان انخفاض الدخل الحقيقى يؤدى الى انخفاض القوة الشرائية وضيق نطاق السوق وبالتالى انخفاض الحافز للاستثمار • فى هذه الحالة خلق مجموعة متكاملة من الصناعات ستدعم بعضها بعضا وتخلق اسواقا لبعضها البعض عن طريق التخطيط المركزى للاستثمار والتنسيق بين القرارات الاستثمارية • وتعتمد الاستراتيجية على الوفورات الحسابية المتولدة من عدم القابلية للتجزئة ومن التشابك الديناميكى بين القطاعات المختلفة •

ويلاحظ ان مفهوم الوفورات هنا اوسع من المفهوم السائد فى نظرية التوازن واذ انه فى الاقتصاد التنافسى ـ او حيث يسود نفس القدر من الاحتكار ـ وحيث نفترض القابلية للتجزئة والمنافسة الكاملة فاننا سنصل الى التوازن (امثلية باريتو) فى حالة الاعتماد المتبادل بشكل مباشر direct independence والتى يطلق عليها الوفورات الفنية • ولكن هذه لا تشمل الوفورات الحسابية Pecuniary Externalitis وهذه لا مكان لها فى نظرية التوازن • ولكن فى نظرية تصنيع البلاد النامية كلا النوعين من الوفورات له أهميته • فالوفورات الحسابية (او فائض المنتج) هى عبارة عن ارباح حقيقية لابد من اخذها فى الحسبان عند اتخاذ القرارات الاستثمارية واضافتها للارباح الفعلية •

وتشير نظرية التوازن الى انه فى حالة التوازن فان مجموع فائض المستهلك وفائض المنتج سيتم تعظيمهما بالرغم من انهما لا يدخلان مباشرة فى عملية التعظيم من خلال القرارات الاقتصادية للمنتجين • ولكن هناك حدود لاستخدام نظرية التوازن العام فى معالجة قضايا الاستثمار وهذه الحدود هى :

١) الافتراض الخاص بالقابلية التامة للتجزئة قد لا يتحقق •

٢) النظرية ساكنة (او توازنية) فى حين ان تخصيص الاستثمارات لا يعد مشكلة ساكنة على الاطلاق •

٣) من وجهة نظر الدولة فان الوفورات الخارجية (والضياعات) ايضا لابد من اخذها فى الحسبان • ولكن من وجهة النظر القومية تأخذ هذه التى تؤول أو يتحملها المواطنون (حجة لتبرير الحماية (؟؟)) •

يقول نيركسه ان اطراد اتساع حجم السوق فى غمار التقدم الاقتصادى ربما كان اهم انواع الوفورات الخارجة التى تتمخض عن ظاهرة الغلة المتزايدة وليس ما يحول بأذهان الاقتصاديين عاده من التحسينات فى الخدمات الانتاجية كالنقل والمواصلات والمواهب الفنية المتوفرة والخبرات المتاحة .

الاطار الفكرى الذى حذا بنيركسه الى الاقتناع بان المخرج الوحيد هو فى النمو المتوازن وعن طريق التصنيع للسوق الداخلى يتمثل فى الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية والذى يعد عقبة اساسية فى سبيل التنمية . ويرجع ذلك الى تراخى الزيادة فى الطلب على الصادرات وتدهور معدلات التبادل والعقبات المفروضة امام صادرات هذه البلاد الى البلاد المتقدمة كل ذلك منح التجارة الخارجية من ان تلعب الدور الانمائى الذى لعبته فى القرن التاسع عشر . ولكن التصنيع للسوق الداخلى سيواجه ضيق نطاق السوق الامر الذى يمكن التغلب عليه بالنمو المتوازن فى طائفة كبيرة من الصناعات .

وهناك مجموعة من الملاحظات للنظرية :

١) لا ينازع نيركسه فى ضرورة توخى السياسة الانمائية تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة لان تخلف احدهما سيؤدى الى عرقلة نمو الاخر .

٢) النمو المتوازن هو لمجموعة من صناعات سلع الاستهلاك . اى انه توازن افقى لا يستوجب توازنا رأسيا بين الاستثمار فى سلع الاستهلاك والاستثمار فى راس المال الاجتماعى . بالاضافة الى ان عدم التوازن فى البنيان الرأسى قد لا يمكن تجنبه بالرغم من انه لم يكن امرا مرغوبا فيه .

٣) الانماء المتوازن لصناعات سلع الاشتهلاك لا يعنى مطلقا ان تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد ولكن وفقا لمرونة الطلب الدخلية .

كما ان هناك مجموعة من الانتقادات تتمثل فيما يلى :—

١) اقامة قطاع صناعى حديث على قمة قطاع تقليدى يؤدى الى الازدواجية (غيرشمان) .

٢) الاستثمار يمكن ان يجمع بين زيادة الانتاج وتخفيض النفقة وبين احلال المنتجات الوطنية محل الواردات او الانتاج للتصدير • وبهذا يمكن التغلب على ضيق السوق (فينى) •

٣) التنمية لا تبدأ من الصفر • ولهذا فان البرامج المرغوب فيها من الاستثمار قد لا تشكل مجموعة متوازنة — لمعالجة ما ينطوى عليه الاقتصاد من عدم توازن (سنجر) •

٤) الافتقار الى الموارد التى تسمح بالنمو المتوازن لمجموعة من الصناعات فضلا عن الحاجة الى تنمية الزراعة • ورأس المال الاجتماعى وبالتالى فان الموارد اللازمة ستكون طائلة (سنجر) •

٥) البطالة التى تعانى منها البلاد النامية هيكلية وتختلف عن البطالة الناجمة عن نقص الطلب عدم صلاحية التحليل الكينزى (هيرشمان) •

٦) الاستثمار فى مجموعة من الصناعات قد يدفع الى اقامة مشروعات بأحجام صغيرة تقل عن الحجم الامثل من حيث الكفاءة • كما قد يترتب على ذلك اضطراب نمو صناعات السلع الانتاجية لان الطلب عليها سيكون محدودا لانه طلب مشتق يتسم بالانخفاض وبطء النمو •

٧) التصنيع بالتركيز على سلع الاستهلاك لا يؤدى الى تحقيق معدل سريع للتراكم الرأسمالى — اذ ان اتساع حجم السوق يتطلب حصول المستهلكين على جانب كبير من الدخل المتولد ويهيب البعض على النظرية الحاجة للتدخل الحكومى • ولكن هذا لا يتعلق بالطبيعة الاقتصادية للحل • ولكن باسلوب العمل او القالب الادارى للحل • كما ان التدخل الحكومى المتمثل فى التخطيط هو ضرورة للنمو الاقتصادى السريع •

٢) استراتيجية النمو غير المتوازن :

وانصار هذه النظرية هما ألبرت هيرشمان وفرنسوا بيرو حيث يهتم بيرو بأقطاب النمو •

وكما بينا من قبل فان الجانب للاخر للنمو المتوازن هو جانب العرض والذى يشير الى ان كفادى الاختناقات يتطلب النمو المتوازن لمختلف القطاعات فى الاقتصاد القومى ، وان لم يكن بنفس النسبة ، والفكرة تسرى على المستوى الرأسى والافقى ايضا بمعنى ان الزراعة يجب ان تنمو مع الصناعة كما ان مشروعات رأس المال الاجتماعى لابد وان تنمو بالقدر الذى يتناسب مع نماء القطاعات ، والنظرية بهذا الشكل عبارة عن تمرين فى السكون المقارن حيث نقارن بين الحالة المبدئية للتوازن فى ظروف التخلف مع الحالة الاخرى التى تكون فيها التنمية قد تحققت فعلا ، ومن انصار هذا الجانب تبيور سكيتوفسكى ،

ويتخذ هيرشمان من هذا الجانب نقطة البداية لعرض استراتيجية النمو غير المتوازن اذ انه يشير الى ان التنمية تحققت فعلا فى صورة انطلاق بعض القطاعات فى النمو (القطاعات القائدة او اقطاب النمو) وان نمو هذه القطاعات يؤدى الى تشجيع القطاعات التابعة على النمو ،

وهذا يعنى ان انصار جانب العرض فى نظرية النمو المتوازن يريدون الغاء القوى التى يود انصار نظرية النمو غير المتوازن الابقاء عليها وهى القوى المتمثلة فى اختلال التوازن والتى يتم التعبير عنها بواسطة مؤشرات الربح والخسارة ، ولكى يستمر الاقتصاد فى التقدم فلابد من ان تتجه سياسة التنمية الى الابقاء على الاحتكاكات ، وعدم التناسب ، واختلال التوازن ، وبهذا فان مجرى الاحداث الذى يقود بعيدا عن التوازن هو المجرى الامثل ، اذ ان كل حركة تكون نتيجة لعدم توازن سابق ، والتى تخلق بدورها وضعا جديدا من عدم التوازن الذى يتطلب حركة جديدة ، وفى هذه الحالة فان توسع الصناعة أ سيؤدى الى خلق وفورات خارجية للصناعة أ ولكن يمكن للصناعة ب أن تستحوذ عليها وهكذا فان توسع الصناعة ب يؤدى الى خلق وفورات خارجية بالنسبة للصناعة ب ولكن صناعة اخرى يمكن ان تستحوذ عليها ، وهكذا .. وتتحقق هذه الوفورات الخارجية اساسا نتيجة لتكامل الانتاج Production complementary بشكل

أو بآخر • وهذا المتكامل يفضى الى تعريف جديد للاستثمار التبعى وهو الذى يرتبط مباشرة بالزيادات السابقة فى الانتاج • وهذا الاستثمار التبعى هو قوة لا يمكن ان تساعد فى تحقيق التحول الحقيقى فى الاقتصادات المتخلفة السياسة الانمائية اذن ينبغى ان تركز على عدد محدود من القطاعات تتميز على غيرها من القطاعات فى التشجيع على القيام بالاستثمارات فى القطاعات الاخرى ولكن ما هى هذه القطاعات ؟ اهمية هذا السؤال ترجع الى قصور الموارد المتاحة للاستثمار والافتقار الى المنظمين • ولهذا فان هيرشمان يشير الى ان أولوية مشروعات الاستثمار ونمط تعاقب الاستثمارات لابد من تحديدها •

ويعالج هيرشمان هذا الموضوع من زاويتين :—

١) المفاضلة بين التنمية عن طريق احداث فائض فى المقدره الانتاجية لرأس المال الاجتماعى SOC بالقياس الى الطلب عليها من انشطة الانتاج المباشر DPA+ • أو عن طريق ايجاد عجز فى رأس المال الاجتماعى المتاح لهذه الانشطة • وبالرغم من ان حدا ادنى من SOC هو امر لازم كشرط ضرورى للاستثمار فى DPA فانه فى حدود واسعة لا تتحدد العلاقة بينهما بشكل فنى • وفى هذه الحدود فان نفقة انتاج حجم محدد من المنتجات DPA سيتجه للتزايد كلما تزايد عدم ملائمة SOC المتاح فى النظام الاقتصادى •

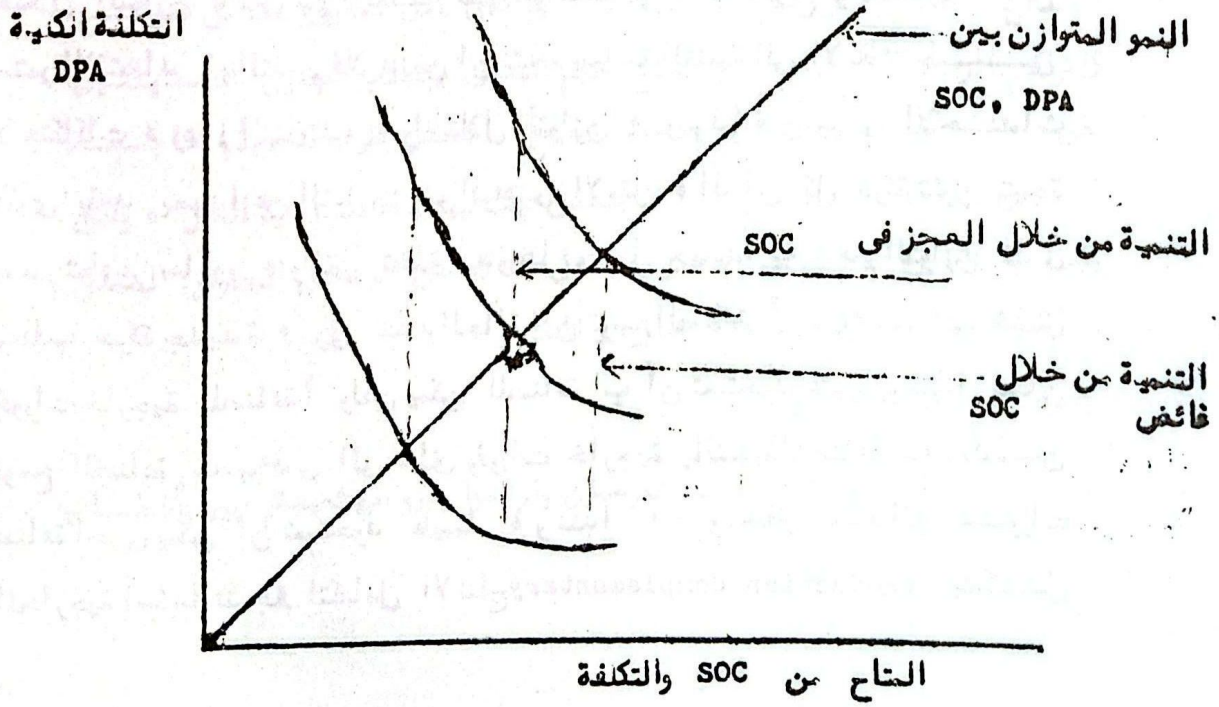

وهذا فان اتباع نمط التنمية من خلال الفائض فى SOC سوف يشجع المستثمرين على القيام بالمشروعات DPA ، كما ان اتباع النمط الاخر الذى يستند الى العجز فى SOC سيؤدى الى ايجاد الضغوط الاجتماعية الشديدة على الحكومة لزيادة الاستثمار فى SOC ، ويفضل هيرشمان التنمية من خلال العجز فى SOC

اما الزاوية الاخرى فتتعلق بالمفاضلة بين مختلف انشطة DPA ، ومن هنا يشير هيرشمان الى الروابط الامامية والخلفية والتى يمكن قياسها باستخدام جداول م / م ولهذا فان الصناعات التى تتعاظم فيها هذه الروابط لابد من اعطائها الاولوية ، ويشير هيرشمان الى ان الروابط الخلفية تشجع قيام الصناعات التى تنتج مستلزمات الانتاج للصناعة الاولى ، ولهذا فانها توفر للصناعات اللاحقة السوق الداخلى ولهذا فهى اكثر اهمية من حيث تشجيع اقامة الصناعات من الروابط الامامية والتى يقتصر دورها على مجرد توفير مستلزمات الانتاج ،

(*) نقد نظرية النمو غير المتوازن :

النظرية تفترض ان التنمية تتم من خلال المبادأة الفردية ولهذا فان اختلال التوازن هو الدافع للاستثمار ، ولكن لا مجال لهذا المسلك فى ظل التخطيط الشامل الذى يقوم على حصر الموارد وتوجيهها ، هذا لا يعنى ان الخطة تولى القطاعات المختلفة نفس الاهمية ، فالاولوية التى تعطيها الخطة لبعض القطاعات تجعل من اختلال التوازن خطة بعد اخرى طريقا الى تحقيق النمو المتوازن ، ولكن هذا لا يستتبع التسليم باستراتيجية النمو غير المتوازن بالمضمون الذى يريده اصحابها واذا كانت الخطط تبنى على استراتيجيات محددة فان افضل الاستراتيجيات هى التى تتلائم مع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة فى الدولة ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بعض النظريات الحديثة في التنمية :

تأثرت المناقشات الأولية للتنمية بأفكار لويس عن النمو الاقتصادي كأنجح السبل للتخلص من الفقر • والفكرة السائدة في ذلك الوقت هي أن نمو الدخل عن طريق اقامة الصناعات الحديثة ذات النطاق الكبير سيترتب عليها زيادة الرفاهة • ولم يكن النمو هدفا في حد ذاته ولكنه مجرد مؤشر للتنمية • وهناك ثلاث مبررات لذلك :—

١) المكاسب من النمو ستتساقط Trickle Down الى الفقراء وتحقق لهم النفع من خلال نظام السوق في صورة زيادة الطلب على العمل ، زيادة الانتاجية ، زيادة الأجور وانخفاض الاسعار •

٢) افتراض ان الحكومات في البلاد النامية هي حكومات ديمقراطية تهتم بمصير الفقراء وسوف توسع من مكاسب النمو خلال الضرائب التصاعدية أو الخدمات الاجتماعية •

٣) الاعتقاد بأن مصير الفقراء في المراحل الأولى للتنمية لا ينبغي أن يحتل اهتماما كبيرا • اذ انهم لابد وأن يربطوا الحزام حتى يمكن أن يؤدي تراكم الثروة الى ازدياد مكاسبهم

التوزيع الشخصي للدخل (أو توزيع الحجم (Size Distribution

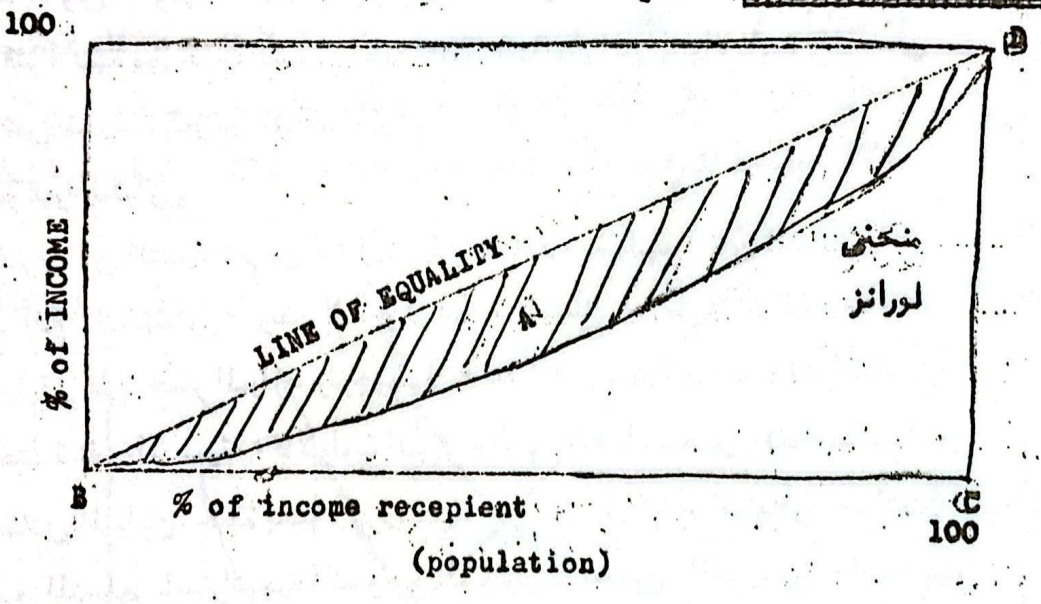

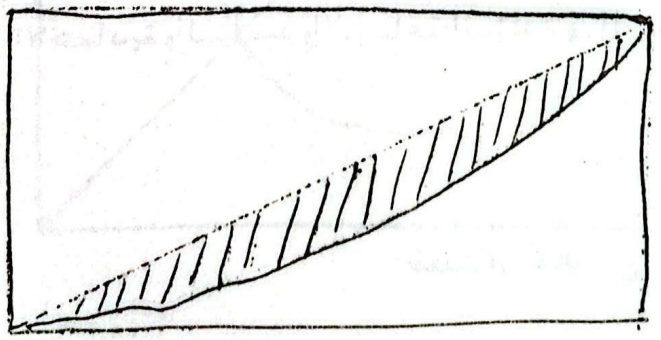

توزيع أكثر عدالة ←

ويوضح الرسم السابق منحنى لورانز الذى يبين العلاقة بين المجموعات المختلفة للسكان وانصبتهم فى الدخل .

وهناك معامل جينى

$$\text{Gini Coefficient} = \frac{\text{Shaded Area (A)}}{\text{Total Area (BCD)}}$$

ويقيس هذا المعامل عدم المساواة الكلية فى توزيع الدخل ويمكن أن يتراوح بين الصفر (المساواة التامة) وبين الواحد الصحيح (عدم المساواة الكاملة) . والمعامل للدول التى تتصف بالتوزيع غير المتساوى للدخل يتراوح بين ٤٠ر و ٧٠ر بينما قيمته فى الدول التى تتميز بالتوزيع العادل للدخل تتراوح بين ٢٠ر و ٣٥ر .

التوزيع الوظيفى للدخل : (أو توزيع أنصبة العناصر)

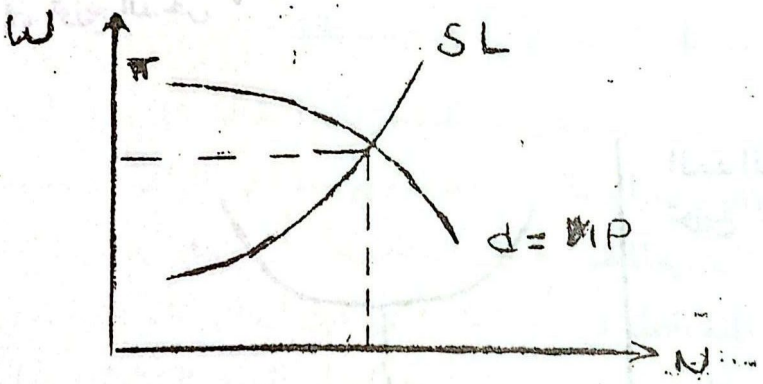

النظرية الكلاسيكية فى التوزيع بين العناصر تشير الى أن UMP = W وفقا لانتاجية كل عنصر وفى حالة المنافسة وبافتراض ثبات الغلة للحجم ، سنجد أن أنصبة العناصر ستستنفذ كل الناتج القومى .

ولقد فشلت النظرية فى أخذ القوى غير السوقية مثل قوة النقابات أو الاحتكارات أو الاقطاعيين فى السيطرة على الاسعار الخاصة برأس المال والأرض والانتاج لمصلحتهم الخاصة .

الفقر المطلق :

هو عدد السكان الذين يعيشون دون مستوى محدد من الدخل • وارتفاع دخل الفرد فى حد ذاته لا يضمن عدم معاناة اعداد ملموسة من السكان فى حالة الفقر المطلق • وهذا يعنى أن مشكلات الفقر وعدم العدالة الكبيرة فى توزيع الدخل ليست مجرد نتائج لعملية النمو الاقتصادى الطبيعى ، ولكنهما يعتمدان على نوعية النمو الاقتصادى وعلى الترتيبات السياسية والمؤسسية التى يتم من خلالها توزيع الزيادة فى الدخل على المجموعات المختلفة من السكان •

وقد تمثلت آراء الاقتصاديين حول العلاقة بين النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل فيما يطلق عليه منحنى كورنتس ووفقا لهذا المنحنى فان النمو الاقتصادى سيؤدى فى المراحل الأولى الى زيادة عدم العدالة فى توزيع الدخل حتى يصل مستوى دخل الفرد الى ٦٠٠ دولار (بأسعار ٧٣) ، ولكن النمو الاقتصادى بعد ذلك المستوى سيترتب عليه تخفيض فى عدم العدالة فى توزيع الدخل •

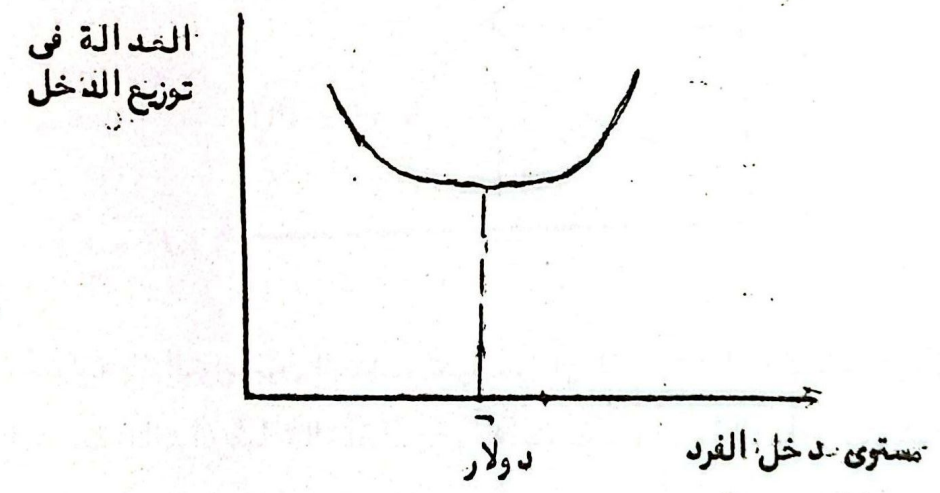

ولكن هذه الافتراضات اتضح خطؤها • فالنمو المحقق خلال الـ ٢٥ سنة المنصرفة كان مشجعا ولم يسبق له مثيل • ولكن من حيث التأثير على الفقر فانه لم يكن ناجحا بنفس القدر للأسباب التالية :—

١) النمو صاحبه تزايد الازدواجية .

٢) لم يترتب على النمو زيادة كبيرة فى التوسع .

٣) لم يتم توزيع كبير لمناسب النمو على الفقراء .

٤) اتضح ان صغار الفلاحين يدخرون على الأقل نسبة عالية من دخولهم كما يدخر كبار ملاك الاراضى .

٥) ان صغار الفلاحين لديهم انتاجية أكبر للفدان .

٦) المواهب التنظيمية كانت منتشرة ولم تكن مقصورة على الشركات الكبيرة أو الأجنبية .

وقد اتضح أن افتراضات لويس قد جانبتها الحقيقة :-

أولا : الفروق بين الدخول فى الريف والحضر كانت أكبر بكثير مما افترض لويس نظرا لنشاط نقابات العمال ولوجود القوانين الخاصة بالحد الأدنى من الأجور .

ثانيا : ان معدلات نمو السكان والقوة العاملة كانت أكبر مما توقعه لويس .

ثالثا : ان التكنولوجيا التى تم نقلها من البلاد الغنية كانت موفرة لعنصر العمل وأدت الى رفع الانتاجية أكثر من خلق فرص للعمالة .

ولقد تمثل رد الفعل فى الضمور بالحاجة الى خلق فرص للتوظف وقد اتضح للاقتصاديين ان التوظف والبطالة لا تعد مفاهيم مفيدة فى البلاد النامية يترتب عليها أن تصل ثمار التنمية للفقراء ، وان البطالة يمكن أن تتعايش مع وجود نقص فى بعض المهن أو طاقة عاطلة فى رأس المال . فى حين أن البطالة والتوظف فى البلاد الصناعية هى مفاهيم محددة نظرا لوجود اسواق العمل المنظمة ، وقوانين الضمان الاجتماعى ، ووفرة العمال المدربين ويمكن القول بأن المشكلة الرئيسية فى البلاد النامية ليست البطالة ولكن العمل الشاق والساعات الطويلة من العمل غير المجزى ومنخفض الكفاءة وقد أدى هذا الى لفت الانظار الى القطاع غير المنظم فى المدن والى النساء . ومن هنا اعيد تصياغة المشكلة على أنها مشكلة العمال الفقراء . ويعانى رأس المال من نفس المشكلة ، أى أن المشكلة ليست فى فائض العمل بالمقارنة برأس المال .

وحتى يمكن استغلال المنصر الوفير (العمل) بكفاءة فهناك حاجة الى الاهتمام بالآتى :

١) الاستهلاك ومستوى معيشة الفقراء ، وهى لا تهم فى حالة الدول المتقدمة باعتبار ان الانفاق على الصحة والتغذية وجزءا من التعليم يعالج ضمن الانفاق الاستهلاكى ولا تأثير له على انتاجية العامل .

٢) القيم السائدة فيما يتعلق بالتعليم والعمل اليدوى لها دخل كبير فى التأثير على البطالة .

٣) ضعف الأجهزة المؤسسية الخاصة بالتسويق ونظم الحيازة الزراعية وهكذا نجد أن معالجة الفقر من خلال البطالة وعدم التشغيل الكامل ، وحيث يفترض أن مستويات المعيشة والقيم السائدة ، والمؤسسات يتم تطويعها مع الاستخدام الكامل للعمل اتضحت عدم ملاءمتها .

عدم المساواة :ـ

ومع الاهتمام بالعمال الفقراء ، انتقل الاهتمام من الازدواجية والتوظف الى توزيع الدخل والمساواة من أجل العمل على رفع انتاجية القطاع غير المنظم (كثيف العمل وذو الاحجام الانتاجية الصغيرة) ومن أجل العمل على اكتشاف الكيفية التى يؤثر بها النمو على توزيع الدخل ـ حيث اتضح ان النمو الاقتصادى فى بعض البلاد قد أدى الى تدعيم عدم المساواة فى الدخل والثروة وسياسات الحكومة ... الخ .

ونجد ان الهدف الخاص باشباع الحاجات الاساسية اكثر اهمية فى المجتمعات الفقيرة من تخفيض عدم المساواه فى توزيع الدخل لأن الوفاء بالحاجات الاساسية اكثر أهمية ولأن تنفيذ الاحتياجات الاساسية يعد هدفا عمليا Operational اكثر من المساواة .

الحاجات الأساسية :

يتميز هذا الأسلوب بالتركيز على السلع والخدمات التى تستهلكها مجموعات محددة من السكان ، كما أنه مفهوم " تقريرى " وليست مفهوما تقديريا مثل القضاء على الفقر أو تخفيض البطالة . ويقوم هذا الاسلوب على تحديد الاحتياجات الأساسية من الصحة والغذاء والتعليم والمياه والمسكن والنقل والسلع البسيطة والاحتياجات غير المادية مثل المشاركة والاعتزاز بالنفس والشعور بالانتماء والتى تتفاعل مع الحاجات المادية . كما أن اشباع الحاجات الاساسية اكثر قبولا من الناحية السياسية وبالتالى فانها أقدر على تعبئة الموارد وعلى حل العديد من المشكلات الأخرى المرتبطة ببعضها مثل التحضر ، حماية البيئة ، المساواة ، التجارة الدولية والتجارة بين دول العالم الثالث ، التكنولوجيا الملائمة ، دور الشركات متعددة الجنسية ، العلاقة بين التنمية الريفية والتصنيع ، الهجرة من الريف الى المدينة ، والسيطرة والتبعية .

الحاجات الأساسية ومستوى الدخل :-

التركيز على الحاجات الأساسية يشكل تقدما على التفكير السابق الخاص بالتركيز على مستوى الدخل ، لأن زيادة الانتاجية قد يترتب عليها انخفاض الأسعار وبالتالى عدم تحسن وضع المنتجين . كما أن التركيز على الدخل له حدوده لأن زيادة الدخل قد تتحول من الانفاق على السلع المغذية الى السلع الأقل فى قيمتها الغذائية . أو على السلع غير المفيدة كما أن الزيادة فى الدخل قد يستأثر بها الرجل ولا تتوزع على باقى أفراد الاسرة . بالاضافة الى ان زيادة فى الدخل قد لا تمكن من الحصول على السلع العامة والتركيز على مستوى الدخل يتجاهل العجزة والحاجات غير المادية .

والمعنى الحقيقى وراء اسلوب اشباع الحاجات الاساسية هو أنه عبارة عن هدف فى حد ذاته بالاضافة الى كونه وسيلة لتحقيق الاحتياجات المادية فى وقت أقصر وبموارد أقل عما لو حاولنا تحقيق ذلك بطريقة مطولة من خلال الارتفاع بمستوى التوظف والدخل والانتظار لاشباع الحاجات الاساسية بعد ذلك . كما أنه يحفز العنصر الوفير (العمل) فى البلاد النامية ، والموارد التى نحتاجها هنا أقل لأن الأسلوب يوفر فى استخدام الموارد بالتقليل

من الموارد التى تخصص لاشباع الحاجات غير الأساسية أو الاستناد الى الروابط بين برامج القطاعات وبتخفيض معدلات الخصوبة • وهذا التخفيض من شأنه التوفير فى استخدام الموارد والارتفاع بنوعية القوى العاملة •

ويوجد اتجاه آخر لرد الفعل ازاء الأفكار التقليدية للتنمية ويتمثل فى التركيز على فكرة الفائض الاقتصادى •

مفهوم الفائض الاقتصادى :—

التخلف ينتج عن تحويل الجزء الأكبر من الفائض للبلاد الاستعمارية ، وتبديد الجزء الآخر بواسطة الفئات الاقطاعية وما فى حكمها • ويطرح هذا الاتجاه استراتيجية بديلة للتنمية على البلاد النامية للأخذ بها • ويمكن تصور ثلاث بدائل :—

أولا : محاولة تكرار نمط النمو الغربى :—

نجد استحالة تكرار نمط النمو الغربى . فالتجربة تحققت فى اطار السبق التكنولوجى (الثورة الصناعية) ، تدعم حركة التصنيع بالسيطرة على مصادر المواد الأولية والطاقة والأسواق فى مختلف القارات ، وعمليات الاستغلال التى لم يسبق لها مثيل مثل استغلال العمال بتشغيل النساء والأطفال ووجود العبيد والاستعمار الاستيطانى •

بالاضافة الى وجود جانب مظلم من النمط الغربى حيث حدث تبديد شديد للموارد (حوالى ١٠٠٠ فدان من الغابات لانتاج المدد الاسبوعى) ، وتخريب البيئة ، ووجود جيوب الفقر والتكلفة الاجتماعية الباهظة المتمثلة فى الأزمات والحروب ، والدورات والتضخم الركودى ، وشقاء الانسان • كما أن الفردية ومبدأ البقاء للأصلح ترتب عليهما الشعور بالاغتراب •

ثانيا : إستراتيجيات التنمية :

أ) افلاس الاستراتيجيات التقليدية : التنمية للدول الرأسمالية المتقدمة والتلهف على المعونات أو الانتساب للسوق المشتركة ومحاولة اجتذاب رأس المال الاجنبى ، وتأكيد الفوارق بين الطبقات ومحاولة تقليد مستويات الإستهلاك الوفير فى الغرب (والتى لن تسمح الا لطبقة محدودة من الوصول الى هذا المستوى على حساب الاغلبية) وتقليد الغرب الرأسمالى كل هذا يؤدى الى تضييق مفهوم التنمية بالتركيز على النمو الاقتصادى وتجاهل الأبعاد الاجتماعية .

ب) تنمية التخلف (النموذج البرازيلى) معالمه الرئيسية :-

تقوم على اعطاء أولوية مطلقة للتصنيع والتصنيع من أجل التصدير ، والاعتماد على رأس المال الأجنبى ، والاعتماد الكامل على استيراد التكنولوجيا وطرح قضية العدالة جانبا . أما النتائج الحقيقية لهذه السياسة فهى التبعية المتزايدة للرأسمالية العالمية وهى تبعية مالية واقتصادية وتكنولوجية ، مع عدم تناسب عائد الاستثمار مع حجم الازدواجية ، وتهميش الأغلبية ، وتباطؤ معدلات النمو ، وتفاقم الصراع الاجتماعى وآثاره السياسية .

ثالثا : عناصر لاستراتيجيات تنمية بديلة :

حتمية الحل الاشتراكى فالرأسمالية طريق مسدود امام الدول النامية ، والطرق الاشتراكية متعددة وطويلة وشاقة وتحتاج الى عناصر مختلفة وهى :-

١) الاعتماد على النفس : يوجد فرق بين الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتى فالاعتماد على النفس موقف فكرى يدعم الثقة بالنفس ويتطلب تصفية وضع الفئات الاجتماعية الطفيلية ووضع السلطة السياسية بيد القوى الشعبية والاستخدام الأمثل لكل الموارد الذاتية الطبيعية والمالية .

٢) الاحتياجات الاساسية : وهى الاحتياجات من الغذاء والملبس والمسكن والمرافق وخدمات الصحة والتعليم ، والحق فى العمل ، والاحتياجات غير المادية واحترام حقوق الانسان . ويختلف مفهوم الاحتياجات الاساسية عن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حد الكفاف كما أنه يتحدد بالظروف الجغرافية ، ويحتاج الى وجود تصور جديد لهيكل الانتاج بتحقيق التكامل الداخلى داخل القطاع ومع القطاعات الأخرى بحيث يتسق مع أهداف المجتمع مع اختيار التكنولوجيا الملائمة .

٣) المشاركة : ضرورة المشاركة الشعبية والتسيير الذاتى ووجود حركة تعاونية فى الريف . وتوجد مبادئ اساسية فى المشاركة وتواجه دول العالم الثالث اتجاهين فى المشاركة :

الأول : الابوية فى بعض النظم حيث يوجد القائد المستبد المستنير .

الثانى : التعبوية وهنا توجد ديمقراطية المشاركة .

٤) تنمية البيئة : لابد من التناسق بين الانسان والبيئة ، والبيئة الحضارية ، ولابد من استرداد الهوية الحضرية والتخلص من اللاعقلانية .

٥) الاعتماد الجماعى على النفس : يجب زيادة حجم المبادلات والتعاون التكنولوجى وعمل اجراءات عاجلة للتكامل الاقليمى وعمل مفاوضات جماعية وتبادل المعلومات عن اسعار نقل التكنولوجيا .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner